

شركة بيان القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة بيان القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

رقم	صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي المجمع	
4	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	
7	بيان التدفقات النقدية المجمع	
28 - 8	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	



RSM البرزخ وشركاهم

برج الراجة ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000

ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

الى السادة / المساهمين المحترمين
شركة بيان القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققت البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة بيان القابضة ش.م.ك. (قابضة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية الإدارة، وتقوم الإدارة بتحديد نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد البيانات المالية المجمعة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤولية هي إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة بناء على التدقيق الذي قمت به. لقد قمت بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الإلتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق للحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مراقب الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. وتقييم تلك المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة.

باعتقادي أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً يمكنني من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

برأيي، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما لص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأنتي قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي، وأن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرحية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفتر الشركة الأم، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر مالياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.


نائف مساعد الزريع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 81
RSM الزريع وشركاهم

دولة الكويت
7 سبتمبر 2016

شركة بيان القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	
(6,988,228)	20,490,497	صافي ربح (خسارة) السنة
		الدخل الشامل الآخر :
		ينود يمكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:
2,856,589	2,446,869	فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
2,856,589	2,446,869	الدخل الشامل الآخر للسنة
(4,131,639)	22,937,366	مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) السنة
		المتعلق بـ :
1,960,829	4,275,811	مساهمي الشركة الأم
(6,092,468)	18,661,555	الحصص غير المسيطرة
(4,131,639)	22,937,366	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

أن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	الموجودات
			الموجودات غير المتداولة :
2,474,160	2,474,160	3	شهرة
2,429,825	2,189,488	4	ممتلكات وعقارات ومعدات
53,251,178	55,296,945	5	عقارات قيد التطوير
31,243,040	36,524,533	6	عقار استثماري
1,240,471	1,156,729	7	استثمار في شركات زميلة
249,200	249,200	8	موجودات مالية متاحة للبيع
90,887,874	97,891,055		مجموع الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة :
1,785,166	1,738,821		مخزون
4,427,021	20,263,989	9	مدفون وأرصدة مدينة أخرى
-	96,831		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2,537,439	2,263,493	10	تدوينات
8,749,626	24,363,134		مجموع الموجودات المتداولة
99,637,500	122,254,189		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية :
120,875,000	120,875,000	11	رأس المال
1,763,004	1,763,004	12	احتياطي اجباري
1,763,004	1,763,004	13	احتياطي اختياري
(860,718)	1,451,322		احتياطي ترجمة صلة أجنبية
(48,788,253)	(48,824,482)		خسائر متراكمة
74,752,037	79,027,848		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
1,986,120	18,328,361		الحصص غير المسيطرة
76,738,157	97,356,209		مجموع حقوق الملكية
			المطلوبات غير المتداولة :
616,869	669,783		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
2,932,900	-	14	مخصص مطالبات
15,835,381	2,236,895	15	دائنون وأرصدة دائنة أخرى - الجزء غير المتداول
2,174,347	4,044,114	16	إلتزامات ضريبية مؤجلة
21,559,497	6,950,792		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة :
1,339,846	17,947,188	15	دائنون وأرصدة دائنة أخرى - الجزء المتداول
1,339,846	17,947,188		مجموع المطلوبات المتداولة
22,899,343	24,897,980		مجموع المطلوبات
99,637,500	122,254,189		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

د. معهود عبد الله الحمد الفرجان
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالمعطي عبد الله العبدالمعطي
رئيس مجلس الإدارة

شركة بيان القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	
			الإيرادات :
8,982,883	10,601,043		إيرادات النشاط الزراعي
(1,982,463)	4,029,871	6	التغير في القيمة العادلة لعقار استثماري
11,287	(42,738)		صافي (خسائر) أرباح استثمارات
(244,494)	(127,957)	7	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
14,929	1,796	9	مخصص لم يحد له ضرورة
12,606,753	17,764,231	17	إيرادات أخرى
19,388,895	32,226,246		
			المصروفات والأعباء الأخرى :
(6,870,304)	(7,863,503)		تكاليف النشاط الزراعي
(17,998,914)	-	5	انخفاض في قيمة صفقات قيد التطوير
(971,437)	(1,222,517)		عمومية وإدارية
(688,012)	(687,736)		تسويقية
(30,256)	(32,150)	18	مخصصات أخرى
-	(25,369)	9	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	(26,040)		مخصص مخزون بطيء الحركة
-	(28,000)	7	خسائر انخفاض في شركة زميلة
(95,745)	(95,043)		فروق تحويل عملات أجنبية
277,545	(1,755,391)	16	(مصاريف) وفقر ضرائب مؤجلة
(26,377,123)	(11,735,749)		
(6,988,228)	20,490,497		صافي ربح (خسارة) السنة
			المتعلق بـ :
(755,948)	1,963,771		مساهمي الشركة الأم
(6,232,280)	18,526,726		الحصص غير المسيطرة
(6,988,228)	20,490,497		

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	
(6,988,228)	20,490,497	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية : ريج (خسارة) السنة
1,982,463	(4,029,871)	تسويات :
-	51,196	التغير في القيمة العادلة لعقار استثماري
244,494	127,957	التغير في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(14,929)	(1,796)	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
(12,598,415)	(17,762,537)	مخصص لم يعد له ضرورة
17,998,914	-	إيرادات أخرى
30,256	32,150	الخفاض في قيمة عقارات قيد التطوير
-	25,369	مخصصات أخرى
-	26,040	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	28,000	مخصص مخزون بטיء الحركة
362,176	354,979	خسائر الخفاض في شركة زميلة
130,930	101,588	استهلاك
(277,545)	1,755,391	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
870,116	1,198,963	مصروف (وفر) ضرائب مؤجلة
(420,615)	20,305	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(547,386)	(1,654,901)	مخزون
315,055	739,811	مدفون وأرصدة مدنية أخرى
217,170	304,178	دائون وأرصدة دائنة أخرى
(55,055)	(48,674)	التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية
162,115	255,504	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
(306,702)	(79,783)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
(59,227)	(39,478)	المدفوع لإضافات على ممتلكات وعقارات ومعدات
-	(33,000)	المدفوع لإضافات على عقارات قيد التطوير
126,400	-	المدفوع لاستثمار في شركة زميلة
-	(148,027)	توزيعات أرباح نقدية مستلمة من شركة زميلة
(239,529)	(300,288)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(262,550)	-	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(83,842)	(82,419)	إلتزامات مقابل عقد تأجير تمويلي
(346,392)	(82,419)	توزيعات مدفوعة للحصص غير المسيطرة
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(66,173)	(146,743)	تعديلات ترجمة عملة أجنبية
(489,979)	(273,946)	صافي النقص في نقد ونقد معادل
3,027,418	2,537,439	نقد ونقد معادل في بداية السنة
2,537,439	2,263,493	نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 10)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس ونشاط الشركة الأم

تأسست شركة بيان القابضة - شركة مساهمة كويتية (قابضة) بموجب عقد تأسيس موثق لدى إدارة التسجيل العقاري بتاريخ 22 نوفمبر 2000، والتعديلات اللاحقة له والتي كان آخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري للشركة الأم بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 11341 بتاريخ 4 مايو 2015، حيث وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم التي انعقدت بتاريخ 7 أبريل 2015، على تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة الأم ليتوافق مع متطلبات قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

تم قيد الشركة الأم في السجل التجاري بتاريخ 19 نوفمبر 2000 تحت رقم 82910.

تتمثل أغراض الشركة الأم في تملك أسهم أو حصص في شركات كويتية أو غير كويتية، الاشتراك في إدارة بعض أو كل الشركات التي تمتلك فيها أسهمها، إقراض الشركات التي تملك فيها أسهمها وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة تعيين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل، تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء في داخل دولة الكويت أو خارجها، تملك المنقولات أو العقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون. تزاول المجموعة كافة أنشطتها وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له، وفقاً للمادة رقم (5)، وسوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 في 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012. إن تطبيق قانون الشركات الجديد ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على الشركة الأم.

إن عنوان الشركة الأم الرئيسي هو: برج العربية - شارع أحمد الجابر - شرق - الكويت، ص.ب 21521، الصفاة 13037 دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة المرفقة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 7 سبتمبر 2016. إن الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الموجودات الحوية للمدرجة ضمن المخزون، الموجودات المالية المتلحة للبيع، العقارات الاستثمارية والعقارات قيد التطوير والتي تدرج بقيمتها العادلة.

المعايير والتفسيرات الصادرة جارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2015:

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2010 - 2012:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) - دمج الأرصا

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 توضح أن جميع الترتيبات المتعلقة بالمقابل المحتمل من عمليات دمج الأرصا والمصنفة كمطلوبات (أو موجودات) يجب أن يعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر سواء كانت تخضع لمطلوبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أو معيار المحاسبة الدولي رقم 39، حسبما يطبق).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والعقارات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) - الموجودات غير الملموسة

إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 توضح أن تحديد الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم عند استخدام طريقة إعادة التقييم لا يعتمد على أساس التقييم المستخدم. توضح تلك التعديلات أيضاً أن الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم يمثلان الفارق بين مجمل تكلفة الأصل وقيمتها الدفترية، وبالتالي، فانه عندما يتم تعديل القيمة التخريبية أو الأرصا الانتاجية أو طرق الاستهلاك أو الإطفاء قبل إعادة التقييم، فإن تعديل أرصدة الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم لا تكون بالتناسب مع التغيير في مجمل تكلفة الأصل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (24) - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 توضح أن المنشأة المديرة (وهي تلك التي تقدم خدمات الإدارة الرئيسية للمنشآت الأخرى) تعتبر طرف ذو صلة ومن ثم فإنها تخضع لمطلوبات الإفصاح الخاصة بالأطراف ذات صلة. إضافة إلى ذلك، فإن المنشأة المستفيدة بخدمات الشركة المديرة مطالبة بالإفصاح عن المصاريف المتكبدة مقابل هذه الخدمات الإدارية.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2011 - 2013:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) - دمج الأعمال
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح الاستثناءات التالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3:

- أن الترتيبات المشتركة (وليس فقط المشاريع المشتركة) لا تخضع لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3.
- تطبق تلك الاستثناءات فقط على البيانات المالية للمشاريع المشتركة (أو العمليات المشتركة) ذاتها.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) - قياس القيمة العادلة
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن الاستثناء المتعلق بالمحافظ الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 ينطبق على جميع أنواع العقود التي تخضع لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أو معيار المحاسبة الدولي رقم 39، حسبما ينطبق)، بغض النظر عن كونها تتماشى مع تعريف الموجودات أو المطلوبات من عدمه.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (40) - العقارات الاستثمارية
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح وجوب اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 في تحديد ما إذا كان يجب تصنيف عملية الاكتناء كضراء أصل أم كدمج أصل (وليس بالاستناد إلى توصيف الخدمات المساندة الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 40 والذي يفرق بين العقار الاستثماري والعقار ذو الاستخدام الخاص الذي يتم إدججه ضمن الممتلكات والعقارات والمعدات).

المعايير والتفسيرات للصادرة وغير جارية التأثير
إن المعايير الجديدة والمعدة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية
يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيم أدواتها المالية أن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في الاعتراف والإلغاء للأدوات المالية، والمرحلة من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة من معاملات مقايضة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) - توضيح الطرق المقبولة للاهلاك

والإطفاء
إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأصول التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن استخدامها لاهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن استخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) - طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة
إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 تسمح للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن استثماراتها في الشركات التابعة وشركات المحاصة والشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي على المنشآت التي تقوم أساساً بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وقامت بالتغيير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) - معاملات بيع موجودات أو المساهمة بموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المحاصة

تناولت تلك التعديلات الاختلافات بين متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - "الاستثمار في شركات زميلة وشركات محاصة" و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) - "البيانات المالية المجمعة"، حيث وضحت أن الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجين من معاملات بيع موجودات أو المساهمة بموجودات مع شركة زميلة أو شركة محاصة يعتمد على ما إذا كانت تلك الموجودات تمثل أعمالاً تجارية من عدمه. تسري تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تلك التعديلات والمعايير لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة .

تعديلات على معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (41) - البيانات الزراعية المثمرة
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 تتطلب المحاسبة عن الأشجار المثمرة (والتي تعتبر من الموجودات الحيوية التي تستخدم فقط لقمو المحاصيل الزراعية على عدة فترات) باستخدام نفس طرق المحاسبة الخاصة بالممتلكات والعقارات والمعدات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 16، حيث أن طبيعتها تشبه طبيعة التصنيع بخلاف الموجودات الحيوية الأخرى المتعلقة بالنشاط الزراعي والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع. وعليه، فقد تم إدراج هذه التعديلات ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 16 بدلا من معيار المحاسبة الدولي رقم 41، بينما ظلت المحاصيل الزراعية الناتجة من تلك البيانات المثمرة خاضعة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 41.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - مبادرة الإفصاحات
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية:

- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمه من طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بلود البيانات المالية وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إدراجها بالبيانات المالية.
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر: حيث يمكن دمج وتفصيل البلود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد إرشادات إضافية حول الاجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية، إضافة إلى أن الحصة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات المحاسبة المحققة وفقا لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالمجمل كبنود منفصلة بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر.
- الإفصاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الإفصاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الإفصاحات.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) - المنشآت الاستثمارية - استثناءات تجميع البيانات المالية

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، حيث تؤكد تلك التعديلات على تطبيق الاستثناء من اعداد البيانات المالية المجمعة والوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 للمنشأة الأم التي تكون بدورها شركة تابعة لمنشأة استثمارية، حتى لو كانت هذه المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة وفق لمطلوبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. أما لو كانت الشركة التابعة تقدم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية، فإنه يجب تجميع هذه الشركة التابعة. توضح هذه التعديلات أن هذا الاستثناء ينطبق فقط على الشركات التابعة التي تمثل أغراضها الرئيسية في تقديم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية الأم، بغض النظر عن كون تلك الشركات التابعة في ذاتها هي شركات استثمارية، وطبيعه، يجب قياس جميع الشركات التابعة الأخرى للمنشأة الاستثمارية والتي لا ينطبق عليها هذا الاستثناء بالقيمة العادلة.

ترتب على هذه التعديلات على المعيار تعديلات أخرى لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للتأكيد على أن الاستثناء من تطبيق طريقة حقوق الملكية ينطبق أيضا على المنشأة المستثمرة في شركة زميلة أو شركة محاصة في حال كانت تلك المنشأة المستثمرة هي شركة تابعة لمنشأة استثمارية، حتى لو كانت تلك المنشأة الاستثمارية الأم تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة. تم أيضا تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للسماح للمنشأة بالبقاء على استخدام شركتها الزميلة أو التابعة (فيما لو كانت أي منهما منشأة استثمارية) لطريقة القياس بالقيمة العادلة للشركات التابعة لهما بدلا من تطبيق سياسات محاسبية موحدة على مستوى المجموعة.

كما توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 أنه يجب على المنشأة الاستثمارية التي تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة أن تقوم بعرض الإفصاحات اللازمة للمنشآت الاستثمارية طبقا لمطلوبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12.

التصنيفات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 - 2014:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - الأدوات المالية - الإفصاحات
تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، حيث تضمنت تلك التعديلات توضيحا على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى استنادا إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الإفصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة. يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالإضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخلا مستمرا أم لا. وقد استنتج هذه التعديلات تعديلا على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنع نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلا آخر يوضح أن الإفصاحات الإضافية التي تتطلبها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديدا لجميع الفترات المالية المرحلية، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التابعة التالية :

ان الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم . وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم :

- 11

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن المصروفات والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وقنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

• الموجودات المالية

- النقد والنقد المعادل :

يمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والدائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الأيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة .

- المدينون :

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات ملجزة ضمن النشاط الإحتيادي ، ويتم الإعراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المضافة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة . يتم إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مضمومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الإعراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

- الاستثمارات المالية :

التحقيق المبدئي والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 ضمن الفئات التالية : موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي لها .

1. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن هذه الفئة بدين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم تصنيف الاستثمار كاستثمار محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها .

يتم ترويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك ، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائه وإعداد تقارير داخلية عنه على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

2. الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى يتم تصنيف هذه الموجودات المالية كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية إستبعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من نهاية الفترة المالية.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي تم فيه تسليم الموجودات إلى أو بواسطة المجموعة. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المضمومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر المجمعة.

في حالة عدم توافر طريقة موثوقة بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة استبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) في إحدى هاتين الحالتين:

- أ. عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي.
 - ب. عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، وذلك في الحالات التالية:
1. إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الاستثمار من قبل المجموعة.
 2. عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الإنخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي، ويتم تحديد الإنخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية - مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة - تحول من بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. إن خسائر الإنخفاض في القيمة للاستثمارات في حقوق الملكية المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

المطلوبات المالية

الدائنون:

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقام لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

د - مخزون:

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بلود متقدمة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بلود المخزون المتقدمة وبطينة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

إن تكلفة الموجودات الحيوية هي قيمتها العادلة ناقصاً مصاريفها البيعية في تاريخ الحصاد.

إن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات الحيوية تدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

هـ - العقارات الاستثمارية:

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الانشاء أو إعادة التطوير. والمحفوظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم إلغاء الإعراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها نهائياً من الاستخدام وعدم وجود أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيله تشغيلاً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

و - عقارات قيد التطوير :

يتم تصنيف العقارات المملوكة أو المبنية أو التي في طور البناء بهدف البيع كعقارات قيد التطوير تسجل العقارات غير المباعة بالتكلفة، كما تسجل العقارات المباعة وهي تحت التطوير بالتكلفة مضافاً إليها الربح / الخسائر ناقصاً المطالبات المرحلية. تشمل تكلفة العقارات تحت التطوير تكلفة الأراضي وغيرها من النفقات التي يتم إرسالها عن الأعمال الضرورية كجعل العقار جاهزاً للبيع. تتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع التقديري ناقصاً التكاليف المتكبدة في عملية بيع العقار.

يعتبر العقار منجزاً عند إكمال جميع الأعمال المتعلقة به بما في ذلك البنية التحتية ومرافق المشروع بالكامل، حيث يتم في تلك المرحلة استبعاد مجموع قيمة الموجودات من بند العقارات قيد التطوير.

في نهاية كل فترة مالية يتم تقييم العقارات قيد التطوير ويُدْرَج أي انخفاض في القيمة العادلة للعقارات قيد التطوير عن القيمة الدفترية كخسائر انخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

ز - الشركات الزميلة :

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تُدرَج في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقضاء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للقرارات المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات لياحة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقضاء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقضاء يتم الإعراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقضاء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر (انخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة). تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

ح - دمج الأعمال والشهرة :

1 - دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الإقضاء. تقاس تكلفة الإقضاء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقضاء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصصهم الحالية التي تغطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تُدرَج تكاليف الإقضاء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقتران بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقتران، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشترية.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الإقتران بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتران، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتران. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 - "الأدوات المالية: التحقق والقياس". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه حتى يتم تسريته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل الموجودات والمطلوبات المكتتة بقيم مؤقتة لحين الانتهاء من تحديد قيمتها العادلة. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الإقتران، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الإقتران إن كانت معروفة في ذلك التاريخ. لا تتجاوز فترة تسجيل الموجودات والمطلوبات المكتتة بقيم مؤقتة فترة سنة من تاريخ الإقتران.

2 - الشهرية:

تمثل الشهرية الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقتران. تظهر الشهرية مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرية بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة. إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقتران، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرية، فإنه يتم توزيع الشهرية على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الانتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرية عليها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة انخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهيرة في الفترات اللاحقة.

طدماً تشكل الشهرية جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرية المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرية المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

ط - ممتلكات وعقارات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد مسبقاً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات

10 - 2.5

6.6 - 4

6.6 - 5

مباني ومباني
معدات وسيارات
أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية

يتم مراجعة العمر الانتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

ي - انخفاض قيمة الموجودات فيما عدا الشهرة :

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتمال انخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل مفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد.

يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقييمية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ك - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ل - الضرائب :

يتضمن مصروف ضريبة الدخل الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة .

الضرائب الحالية :

يتم احتساب الضرائب الحالية بناءً على ربح السنة الخاضع للضريبة. يتم احتساب الالتزام الضريبي باستخدام المعدلات الضريبية المستخدمة في الدول الخاضعة لتلك الضرائب أو تلك التي يتوقع صدورها في نهاية السنة المالية .

الضرائب المؤجلة :

يتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة فقط بمقدار الفروق المؤجلة بين القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع ونظيرها في الأساس الضريبي المستخدم في احتساب الدخل الخاضع للضريبة .

يتم الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل بصفة عامة لكافة الفروقات الضريبية المؤجلة . ويتم الاعتراف بصفة عامة للأصل الضريبي المؤجل لكافة الفروقات المؤجلة في حدود الربح الضريبي المتوقع والذي يمكن مقابله استخدام تلك الفروقات.

م - رأس المال :

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية .

إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ن - تحقق الإيراد :

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات، والخصومات والتخفيضات وكذلك بعد استبعاد المبيعات المتبادلة بين شركات المجموعة.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوقة بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه . إن مبالغ الإيرادات

لا تعتبر موثوقة بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

المبيعات

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل المخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري. لا تمارس المجموعة أي نشاط لإبرام ولا عملاء.

توزيعات أرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

أرباح بيع استثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

د - المخصصات :

يتم الإحتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صافياً للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود نادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ع - عقود الإيجار :

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كمعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي (المجموعة كمستأجر) :

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة فترة الإيجار.

ف - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي :

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإيجاري وأي خسائر متراكمة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 نظراً لوجود خسائر متراكمة للمجموعة.

ص - حصة الزكاة :

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ق - العملات الأجنبية :

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال الفترة، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفل.

ر - الأحداث المحتملة :

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لاسداد الالتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع مداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ش - الآراء والتفكيريات والافتراضات المحاسبية الهامة :

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء التقديرية والافتراضات تتعلق بأساليب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرية وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرية.

أ - الآراء :

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح 2، قللت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة :

1- تحقق الإيراد

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2- تصنيف الأراضي

حدد اقتناء الأرض، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي :

أ - عقارات قيد التطوير :

عندما يكون غرض المجموعة في تطوير العقارات بهدف تأجيرها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كمعقارات قيد التطوير.

ب - عقارات استثمارية :

عندما يكون غرض المجموعة من الاقتناء تأجير العقارات أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كمعقارات استثمارية.

3- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتمال انخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

4- تصنيف الموجودات المالية

عند إكتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع" أو "محتفظ به حتى الإستحقاق". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم إكتنائها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

5- انخفاض قيمة الموجودات المالية

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد انخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع، والذي يتطلب آراء هامة. ولاختلاف هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الانخفاض جوهرياً أو مطولاً في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الانخفاض "جوهرياً" أو "مطولاً" يتطلب آراء هامة.

6- دمج الأعمال

عند إكتناء شركات تابعة، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هذا الإكتناء يمثل إكتناء أعمال أم إكتناء موجودات (أو مجموعة موجودات مطلوبات). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك الإكتناء كدمج أعمال عندما يتم إكتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالاضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المكتتاة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المكتتاة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فبتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المكتناة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون إحتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

7- الضرائب

تخضع المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة، حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة.

ب- التقديرات والإفراضات :

إن الإفراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تغييرات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل التدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي حرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

3- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المدعومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة.

4- تقييم العقارات الاستثمارية والعقارات قيد التطوير

تقوم المجموعة بتقييم عقاراتها الاستثمارية وقيد التطوير المتوقع تصنيفها كاستثمارات عقارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، حيث يتم استخدام ثلاثة طرق أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية :

أ- طريقة التدفقات النقدية المخصومة، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل استناداً إلى العقود والشروط الإيجارية القائمة وخصمها للقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يحكم المخاطر المتعلقة بهذا الأصل.

ب- رسملة الدخل : والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استناداً إلى الدخل الناتج منه ، حيث يتم إحتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق ، والذي يعرف بمعدل الرسملة.

ج- تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

5- تقييم الموجودات الحيوية

تقوم المجموعة بتقييم موجوداتها الحيوية بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، حيث يتم استخدام طريقتين أساسيتين لتحديد القيمة العادلة للموجودات الحيوية :

أ- طريقة التدفقات النقدية المخصومة، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل استناداً إلى توقعات تقلب الأسعار وحجم الحصاد والمبيعات بناءً على عوامل العرض والطلب والتغيرات الموسمية بالإضافة إلى عوامل أخرى، حيث يتم خصم تلك التدفقات النقدية المتوقعة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يحكم المخاطر المتعلقة بهذا الأصل.

ب- تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى أسعار المبيعات المقارنة و المائدة بالسوق مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

6- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناءً على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناءً على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

7- الضرائب

تقوم المجموعة بتقدير التزامات من الضرائب المتوقعة بالمناطق التي تمارس فيها أنشطتها وتقدير مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعلياً فإن تلك الفروقات مستعص على ضريبة الدخل والضرائب المؤجلة في الفترة التي يتبين فيها هذا الاختلاف. إن أية تغييرات في هذه التقديرات والإفتراسات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة.

الظهور

-3

قامت الإدارة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد المتعلقة بالشهرة كما في 31 ديسمبر 2015، بناءً على متوسط القيمة الناتجة من مضاعفات السعر المبرر بناءً على الأسس المستقبلية الجوهرية المتوقعة لوحدة توليد النقد لفترة خمس سنوات، باستخدام معدل تكلفة حقوق الملكية لوحدة توليد النقد 11.99% (2014 - 10.52%)، ومعدل نمو للأرباح الموزعة 5.68% (2014 - 6.24%). وبناءً عليه أسفر ذلك عن عدم وجود انخفاض في قيمة الشهرة كما في 31 ديسمبر 2015 (2014 - لا يوجد).

ممتلكات وعقارات ومعدات

-4

المجموع	اثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية	معدات وسيارات	مباني ومشارق	أراضي	التكلفة:
5,583,044	972,775	1,701,559	2,793,899	114,811	في 1 يناير 2014
308,702	55,891	222,311	28,700	-	إضافات
3,678	-	-	-	3,678	تعديلات ترجمة عملة أجنبية
5,893,424	1,028,666	1,923,870	2,822,599	118,489	في 31 ديسمبر 2014
79,783	6,422	1,487	71,874	-	إضافات
-	(73,521)	(48,801)	120,122	-	تحويلات
(6,166)	-	-	(6,166)	-	استبعادات
66,331	14,077	-	37,790	4,464	تعديلات ترجمة عملة أجنبية
6,023,372	975,444	1,878,756	3,046,219	122,953	في 31 ديسمبر 2015
3,130,742	846,437	1,188,089	1,096,216	-	الاستهلاك المتراكم:
362,176	50,503	203,423	108,250	-	في 1 يناير 2014
-	(14,902)	64,764	(49,862)	-	المحمل على السنة
(29,319)	(1,003)	-	(28,318)	-	تحويلات
3,463,599	881,035	1,456,276	1,126,288	-	تعديلات ترجمة عملة أجنبية
354,979	46,498	184,977	123,504	-	في 31 ديسمبر 2014
-	(72,956)	(18,885)	91,841	-	المحمل على السنة
(6,166)	-	-	(6,166)	-	تحويلات
21,472	13,493	-	7,979	-	استبعادات
3,833,884	868,070	1,622,368	1,343,446	-	تعديلات ترجمة عملة أجنبية
2,189,488	107,374	256,388	1,702,773	122,953	في 31 ديسمبر 2015
2,429,825	147,431	467,594	1,696,311	118,489	في 31 ديسمبر 2014

تم توزيع الاستهلاك المحمل على السنة كما يلي:

2014	2015	
199,733	172,252	تكاليف النشاط الزراعي
50,598	51,757	مصاريفات عمومية وإدارية
111,845	130,970	مصاريفات تسويقية
362,176	354,979	

عقارات قيد التطوير

-5

يتمثل هذا البلد في القيمة العادلة لمشروع إنشاء برج فندقى وبرج مكاتب مع مركز تجاري (مشروع بوابة الأردن) في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال شركة تابعة (شركة بوابة الأردن للاستثمار العقاري والتجاري والسياحي - شركة مساهمة خاصة).

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي :

2014	2015	
69,025,429	53,251,178	الرصيد في بداية السنة
59,227	39,478	إضافات
(17,998,914)	-	خصائر انخفاض في القيمة
2,185,436	2,006,289	تعديلات ترجمة عملة أجنبية
53,251,178	55,296,945	الرصيد في نهاية السنة

• إن أعمال الإنشاءات في مشروع بوابة الأردن متوقفة منذ عام 2010 نظراً لوجود خلافات بين شركة بوابة الأردن للاستثمار العقاري والتجاري والسياحي - شركة مساهمة خاصة - والمقاول الرئيسي للمشروع ، والتي تم تسويتها بموجب اتفاقية مبرمة بتاريخ 21 مايو 2016 بين شركة بوابة الأردن للاستثمار العقاري والتجاري والسياحي - شركة مساهمة خاصة والشركة الأم من جهة مع شركة الحمد للإنشاء والتطوير - ذ.م.م. (المقاول الرئيسي للمشروع) وشركة هكتار للاستثمار والتطوير العقاري - ذ.م.م. من جهة أخرى حيث تم الاتفاق على تسوية كافة الأمور العالقة لاستكمال تنفيذ المشروع (إيضاح 14 و 17)، بحيث يتم استكمال المشروع على عدة مراحل :

1. مرحلة إعادة تأهيل المشروع مدتها ستة أشهر إعتباراً من تاريخ تنفيذ الاتفاقية .
2. المرحلة الأولى لاستكمال تنفيذ أعمال المشروع مدتها ثمانية عشر شهراً إعتباراً من تاريخ إنتهاء السنة أشهر لإعادة تأهيل المشروع.
3. المرحلة الثانية لاستكمال تنفيذ أعمال المشروع مدتها أربعة وعشرون شهراً إعتباراً من تاريخ إنتهاء السنة أشهر لإعادة تأهيل المشروع.

على أن يتم تدبير الاموال اللازمة لاستكمال المشروع من خلال سعي شركة بوابة الاردن للاستثمار العقاري والسياحي - شركة مساهمة خاصة للحصول على تمويل لاستكمال المشروع.

• لأغراض الإيضاح تم التوصل إلى القيمة العادلة لعقارات قيد التطوير كما في 31 ديسمبر 2015 من قبل مقيم مستقل ومعتمد من ذوي الخبرة والكفاءة بناءً على تقييم تم في 22 يوليو 2015، حيث تم تحديد القيمة العادلة من خلال استخدام طريقة خصم التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة المتوقع توليدها من استخدام المشروع عند استكماله مخصوماً منها التكاليف اللازمة لاستكمال المشروع والتي تم تقديرها بواسطة مدير المشروع، ولم يرد إلى إدارة المجموعة علم بحدوث تغيير مادي للقيمة العادلة لعقارات قيد التطوير من تاريخ إجراء التقييم وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة.

لأغراض تقدير القيمة العادلة لعقارات قيد التطوير، قامت المجموعة باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات قيد التطوير:

2015		
المستوى الثالث	أساس التقييم	فئة العقارات قيد التطوير
	التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة	مكاتب إدارية وفندق ومجمع تجاري
55,296,945		
2014		
المستوى الثالث	أساس التقييم	فئة العقارات قيد التطوير
	التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة	مكاتب إدارية وفندق ومجمع تجاري
53,251,178		

-6

عقار استثماري
إن الحركة على هذا البند خلال السنة كانت كما يلي :

2014	2015	
32,105,401	31,243,040	الرصيد في بداية السنة
(1,982,463)	4,029,871	التغير في القيمة العادلة
1,120,102	1,251,622	تعديلات ترجمة عملة أجنبية
31,243,040	36,524,533	الرصيد في نهاية السنة

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيم مستقل ومعتمد من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها، علماً بأن إدارة المجموعة بصدد تطوير الأرض على شكل مشاريع استثمارية محددة ولا يوجد لدية إدارة المجموعة ببيع هذه الأراضي على حالها دون تطوير.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقار الاستثماري ، قامت المجموعة باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقار الاستثماري.

2015		
المستوى الثاني	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
36,524,533	مبيعات السوق المقارنة	أرض فضاء بالمملكة الأردنية الهاشمية

شركة بيان القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014

المستوى الثاني
31,243,040

أساس التقييم
مبيعات السوق المقارنة

فئة العقار الاستثماري
أرض فضاء بالملكة الأردنية الهاشمية

-7

استثمار في شركات زميلة

يتمثل الاستثمار في شركات زميلة مما يلي :

2014	2015	نسبة الملكية	2014	2015	الأنشطة الرئيسية	اسم الشركة الزميلة	الظفر لأنظمة الري - ذ.م.م.	بلد التأسيس	دولة
1,240,471	1,123,729	33%	33%	33%	خدمات زراعية	(1)	الإمارات	دولة	
-	33,000	-	33%	33%	خدمات عقارية	شركة درة الفخيل العقارية - ذ.م.م.	دولة الكويت	دولة	
1,240,471	1,156,729								

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي :

2014	2015	
1,568,746	1,240,471	الرصيد في بداية السنة
-	33,000	(اكتفاء شركة زميلة
(244,494)	(127,957)	حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة
(126,400)	-	توزيعات نقدية مستلمة من الشركة الزميلة
-	(28,000)	خصائر انخفاض في قيمة شركة زميلة
42,619	39,215	تعديلات ترجمة صلة أجنبية
1,240,471	1,156,729	الرصيد في نهاية السنة

إن ملخص المعلومات المالية لشركة الزميلة هي كما يلي:
ملخص بيان المركز المالي:

2014	2015	الموجودات:
2,193,157	2,205,398	نقد في الصندوق ولدى البنوك
2,587,280	1,934,123	موجودات متداولة أخرى
4,780,437	4,139,521	إجمالي الموجودات المتداولة
1,238,802	1,238,702	الموجودات غير المتداولة
6,019,239	5,378,223	إجمالي الموجودات
1,467,408	1,097,083	المطلوبات:
618,603	612,074	المطلوبات المالية (باستثناء الدائنين التجاريين)
2,086,011	1,709,157	مطلوبات متداولة أخرى (متضمنة الدائنين التجاريين)
562,862	567,614	إجمالي المطلوبات المتداولة
2,648,873	2,276,771	المطلوبات غير المتداولة
3,370,366	3,101,452	إجمالي المطلوبات
%33	%33	صافي الموجودات
1,112,221	1,023,479	نسبة الملكية
128,250	100,250	الحصة من صافي موجودات الشركة الزميلة
1,240,471	1,123,729	للشهرة المتعلقة بالاستثمار في شركات زميلة
		القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

2014	2015	الإيرادات
3,493,173	4,543,045	مصاريف التشغيل
(3,559,657)	(4,635,141)	مصاريف إدارية وعمومية
(660,384)	(351,123)	مصاريف فوائد
(95,179)	(42,481)	إيرادات أخرى
81,156	97,957	صافي الخسارة
(740,891)	(387,743)	الدخل الشامل الآخر
(740,891)	(387,743)	إجمالي الخسارة الشاملة
(244,494)	(127,957)	الحصة في نتائج أعمال الشركات الزميلة
126,400	-	توزيعات مستلمة من الشركات الزميلة

لم يتم احتساب الحصة من نتائج أعمال الشركة الزميلة - شركة درة الدخيل العقارية - ذ.م.م. حيث أنه تم تأسيس الشركة الزميلة بتاريخ 14 أبريل 2015، ولم تمارس أي نشاط حتى تاريخ إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة.

8- موجودات مالية متاحة للبيع

يتمثل الرصيد في أسهم محلية غير مسعرة بالدينار الكويتي .

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة نظراً لعدم توافر طريقة موثوقة بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية، وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة، ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

9- مديون وارصدة مدينة أخرى

2014	2015	
2,960,242	3,577,158	مديون تجاريون (أ)
(32,595)	(56,340)	ناقصاً : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
2,927,647	3,520,818	صافي المدينين التجاريين
1,481,753	1,536,603	مستحق من أطراف ذات صلة
(1,470,750)	(1,524,342)	ناقصاً : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
11,003	12,261	صافي المستحق من أطراف ذات صلة (إيضاح 18)
119,087	131,829	دفعات مقدمة للموردين
61,307	19,066	مصاريف مدفوعة مقدماً
28,743	244,196	إيرادات مستحقة
1,185,847	1,778,139	محجوز ضمان
7,425,637	22,157,055	مديون آخرون
(7,332,250)	(7,599,375)	ناقصاً : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
93,387	14,557,680	صافي مديون آخرون
4,427,021	20,263,989	

أ) مديون تجاريون :

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم.
إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين كما يلي:

	أقل من 90 يوم	91 - 180 يوم	181 - 365 يوم	أكثر من 365 يوم	مخفضة القيمة	المجموع
2015	1,126,000	788,964	1,375,421	251,433	56,340	3,577,158
2014	790,537	991,973	921,680	223,457	32,595	2,960,242

كما في 31 ديسمبر 2015، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تخفض قيمتها 2,395,818 دينار كويتي (2014 : 2,137,110 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد.

يتضمن رصيد مديون آخرون مبلغ 14,526,529 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (لاشيء - 2014) يتمثل في الأثر الناتج عن اتفاقية التسوية التي تم توقيعها بين شركات المجموعة وعدة أطراف (إيضاح 17)، وسوف يتم تسوية هذا المبلغ مع الأرصدة الدائنة والمخصصات المثبتة في البيانات المالية للمجموعة في عام 2016.

يتضمن رصيد مديون آخرون مبلغ يعادل 7,599,375 دينار كويتي (2014 - 7,332,250 دينار كويتي) والذي يمثل رصيد مستحق من شركة هكتار للاستثمار والتطوير العقاري - ذ.م.م. نظير بيع 8.36% من أسهم رأس مال شركة بوابة الأردن للاستثمار العقاري والسياحي - شركة مساهمة خاصة - "شركة تابعة للمجموعة"، حيث تم تكوين مخصص له بالكامل خلال السنوات السابقة.

ب) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها :

إن حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي :

2014	2015	
8,717,743	8,835,595	الرصيد في بداية السنة
-	25,369	المحصول خلال السنة
(225,628)	-	مخصص مستخدم خلال السنة
(14,929)	(1,798)	مخصص لم يعد له ضرورة
358,409	320,889	تعديلات ترجمة عملة أجنبية
8,835,595	9,180,057	الرصيد في نهاية السنة

(ج) لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها، إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه، كما لا تحتفظ المجموعة بأي رهن كضمان لأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى.

10- نقد ونقد معادل

2014	2015	
14,237	14,389	نقد في الصندوق
424,675	556,526	نقد لدى البنوك
1,735,920	1,093,780	ودائع بنكية قصيرة الأجل
362,607	598,798	نقد في محفظة استثمارية
2,537,439	2,263,493	

بلغ معدل الفائدة الفعلي على الودائع البنكية قصيرة الأجل 0.6574% (2014 - 0.6931%) سنوياً، يمتدح هذه الودائع بمعدل 90 يوم (2014 : 90 يوم).

11- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,208,750,000 سهم (2014 - 1,208,750,000 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد وجميع الأسهم نقدية.

12- احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل طالما يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

13- احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناءً على إقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

14- مخصص مطالبات وأحداث لاحقة

كان لدى المجموعة مطالبات متعلقة بخلافات عقود مقاولات لأحد الشركات التابعة (شركة بوابة الأردن للاستثمار العقاري والتجاري والساحي - شركة مساهمة خاصة)، وكان رصيد مخصص مطالبات المكون مبلغ 2,932,900 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014. ولاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي المجموع، تم إبرام اتفاقية تسوية بتاريخ 21 مايو 2016 بين كل من شركة بوابة الأردن للاستثمار العقاري والتجاري والساحي - شركة مساهمة خاصة والشركة الأم من جهة والمقاول الرئيسي للمشروع وشركة هكتار للاستثمار والتطوير العقاري - ذ.م.م. (طرف ذي صلة للمقاول) من جهة أخرى لتسوية النزاع القائم مع جميع أطراف النزاع والمضني قديماً في تنفيذ المشروع. ومن ثم نتج عن ذلك إلغاء مخصص بمبلغ 3,236,008 دينار كويتي ورده إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجموع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وقد لخصت اتفاقية التسوية على أن التكلفة الإجمالية لاستكمال تنفيذ المشروع هي مبلغ 116.5 مليون دولار أمريكي (المعدل 35,413,088 دينار كويتي).

إن الحركة على مخصص مطالبات خلال السنة كانت كما يلي:

2014	2015	
15,531,315	2,932,900	الرصيد في بداية السنة
(12,598,415)	(3,236,008)	مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 17)
-	303,108	تعديلات ترجمة عملة أجنبية
2,932,900	-	الرصيد في نهاية السنة

15- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2014	2015	
9,081,386	9,447,723	مستحق إلى طرف ذي صلة (إيضاح 18)
965,332	1,034,869	دائنون تجاريون
457,554	434,808	مصاريف مستحقة
174,745	183,890	دائنو توزيعات
2,942,869	3,053,743	محجوز ضمان
2,012,840	2,255,568	مستحق إلى المقاولين
1,540,501	3,773,482	دائنون آخرون (أ)
17,175,227	20,184,083	

(أ) يتضمن حساب دائنون آخرون مبلغ 2,236,895 دينار كويتي لنج من حصة الأقلية في اتفاقية التسوية الموضحة في الإيضاحات (5,14,17).

يتمثل بتد الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى فيما يلي:

2014	2015	
15,835,381	2,236,895	الجزء غير المتداول
1,339,846	17,947,188	الجزء المتداول
17,175,227	20,184,083	

إن أرصدة الدائنين التجاريين ومستحق لمقاولين وأطراف ذات صلة ومحجوزات ضمان لا تحمل فوائد.

16- التزامات ضريبية مؤجلة
إن الحركة على التزامات ضريبية مؤجلة خلال السنة كانت كما يلي:

2014	2015	
2,371,472	2,174,347	الرصيد في بداية السنة
(277,545)	1,755,391	المحمل (المطفي) خلال السنة
80,420	114,376	تعديلات ترجمة عملة أجنبية
2,174,347	4,044,114	

17- إيرادات أخرى

2014	2015	
12,598,415	17,762,537	صافي أرصدة دائنة ملغاة (أ)
8,338	1,694	أخرى
12,606,753	17,764,231	

(أ) لاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي المجمع، تم توقيع اتفاقيات تسوية شاملة بين شركات المجموعة ومجموعة بيت التمويل الخليجي - شركة مساهمة بحرينية من جهة والمقاول الرئيسي للمشروع وأطراف ذات علاقة به من جهة أخرى وذلك لتسوية النزاعات المتبادلة بين الأطراف، حيث تطالب مجموعة بيت التمويل الخليجي - ش.م.ب. شركات المجموعة بمطالبات مالية وفي المقابل تطالب المجموعة بيت التمويل الخليجي - ش.م.ب. بمطالبات مالية، كما تطالب المجموعة المقاول الرئيسي للمشروع وأطراف ذات صلة به بفراغات تأخير مقابل عدم التزامه بتنفيذ المشروع، وكجزء من ذلك الاتفاق تم توقيع اتفاقية تسوية أخرى بتاريخ 21 مايو 2016 بين الشركة الأم وشركة بوابة الأردن للاستثمار العقاري والتجاري والسياحي - ش.م.خ. من جهة وبين المقاول الرئيسي للمشروع وأطراف ذات صلة به من جهة أخرى لتسوية النزاع القائم حول تنفيذ مشروع بوابة الأردن، حيث بموجب تم الاتفاق على استكمال تنفيذ المشروع على أن تكون التكلفة الإجمالية لاستكمال المشروع مبلغ 116.5 مليون دولار أمريكي يتم تدبيرها عن طريق تمويل تحصل عليه شركة بوابة الأردن للاستثمار العقاري والسياحي - شركة مساهمة خاصة خلال مدة 6 أشهر من تاريخ تنفيذ اتفاق التسوية المشار إليه، قابلة للتديد وأن يتم البدء في أعمال إعادة تأهيل المشروع خلال شهرين من تاريخ تنفيذ اتفاق التسوية بتكلفة تبلغ 5 مليون دولار أمريكي يتم تدبيرها من المساهمين في شركة بوابة الأردن للاستثمار العقاري والتجاري والسياحي - ش.م.خ.

فيما سبق، تملك المقاول الرئيسي للمشروع وأطراف ذات صلة به 35% من أسهم شركة بوابة الأردن للاستثمار العقاري والتجاري والسياحي - ش.م.خ.، ووفقاً لاتفاقية التسوية الموقعة فقد تم الاتفاق على أن تكون هذه الحصة مقابل المطالبات السابقة التي كان يطالب بها المقاول شركات المجموعة.

قامت المجموعة بالمحاسبة عن الأثر المالي لهذا الاتفاق باعتباره حدث لاحق له علاقة بظروف قائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع وهي الخاصة بالتزامات قائمة بين الأطراف المشار إليهم أعلاه، وفيما يلي أثر ذلك:

2014	2015	
-	9,447,723	شطب مطلوبات مالية مسجلة لصالح مجموعة بيت التمويل الخليجي - ش.م.ب.
-	5,078,806	شطب مطلوبات مالية مسجلة لصالح المقاول الرئيسي للمشروع
12,598,415	3,236,008	مخصص مطالبات لم يعد له ضرورة (إيضاح 14)
12,598,415	17,762,537	

قامت المجموعة بتنفيذ التزاماتها الخاصة باتفاق التسوية الموقع مع كافة الأطراف، هذا وتم تفعيل اتفاقية التسوية، بتاريخ 7 سبتمبر 2016.

شركة بيان القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

وفيما يلي توزيع أثر تلك التسوية :

2014	2015	مساهمي الشركة الأم
12,598,415	(637,315)	الحصص غير المسيطرة
-	18,399,862	
12,598,415	17,762,537	

18- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا، الشركات الزميلة وشركات تحت السيطرة المشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة للمتضمنة في بيان المركز المالي المجمعة

2014	2015	شركة زميلة	مساهمين	مستحق من أطراف ذات صلة
1,481,753	1,536,603	12,261	1,524,342	ناقصاً : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(1,470,750)	(1,524,342)	-	(1,524,342)	صافي مستحق من أطراف ذات صلة (إيضاح 9)
11,003	12,261	12,261	-	مستحق إلى طرف ذي صلة (إيضاح 15)
9,081,386	9,447,723	-	9,447,723	

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة

2014	2015	شركة زميلة	مساهمين	صافي أرصدة دائنة لمغاة
-	9,447,723	-	9,447,723	مخصصات أخرى
(30,256)	(32,150)	-	(32,150)	

19- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والفقد المعدل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر، الموجودات المالية المتاحة للبيع والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر العائد :

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر العائد لموجوداتها المالية ذات العائد المتغير. إن أسعار العائد الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإفصاحات المتعلقة بها. لا تتعرض المجموعة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

مخاطر الائتمان :

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمحافظ الاستثمارية والودائع البنكية والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة. إن النقد لدى البنوك والمحافظ الاستثمارية والودائع البنكية قصيرة الأجل والثابتة للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة إضافة إلى أن الأطراف ذات صلة المدينة من ذوي الملاءة المالية القوية. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك، المحافظ الاستثمارية، الودائع قصيرة الأجل والثابتة، المدينين والمستحق من أطراف ذات صلة.

مخاطر العملات الأجنبية :

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة من المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن المجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى مقبول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية للتغير المحتملة والمعتولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي:

2015	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة (دينار كويتي)	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	دولار أمريكي
-	135,182 ±	642,716	± 5%	دينار أردني
-	-	-	± 5%	

2014			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والمعدل الشامل الآخر المجموع (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	دولار أمريكي دينار أردني
± 619,628	± 130,428	± 5%	± 5%

مخاطر السيولة:
تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطات نقدية مناسبة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية

2015			
من 1 إلى 3 شهور	من 3 إلى 12 شهور	من 1 إلى 5 سنوات	المجموع
16,723,873	1,223,315	2,236,895	20,184,083
-	-	4,044,114	4,044,114
16,723,873	1,223,315	6,281,009	24,228,197

دائنون وأرصدة دائنة أخرى
التزامات ضريبية مؤجلة

2014			
من 1 إلى 3 شهور	من 3 إلى 12 شهور	من 1 إلى 5 سنوات	المجموع
510,750	829,096	15,835,381	17,175,227
-	-	2,174,347	2,174,347
510,750	829,096	18,009,728	19,349,574

دائنون وأرصدة دائنة أخرى
التزامات ضريبية مؤجلة

20-

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض بنود المخزون والموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات غير المالية كالعقارات قيد التطوير والعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إمتلاكه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإقصادح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2015		
المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
96,831	-	96,831
-	283,457	283,457
96,831	283,457	380,288

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح
أو الخسائر
مخزون

2014		
المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
-	222,966	222,966

مخزون

إن مستويات القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية والعقارات قيد التطوير تم الإفصاح عنها في الإيضاحات رقم (4) و(5).

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، باستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمدرجة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح (8). لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك من طريق إعادة تقدير أساس التصنيف استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

21 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستثمار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستثمرين الخارجيين، وكذلك المحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة الموارد المالية. والمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، مداد القروض، أو الحصول على قروض جديدة.

22 - المطالبات القضائية والالتزامات المحتملة والارتباطات الرأسمالية

أ - المطالبات القضائية

توجد لدى المجموعة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من المجموعة ضد الغير ومن الغير ضد المجموعة. لاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي المجمع تم التوصل إلى اتفاق تسوية بموجبه يتم التنازل عن القضايا المقامة من مجموعة بيت التمويل الخليجي والمقابل ضد الشركة الأم ومن الشركة الأم ضد مجموعة بيت التمويل الخليجي والمقابل، وجاري تسوية هذه القضايا لدى الجهات القضائية.

ب - الإلتزامات المحتملة

يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر، إلتزامات محتملة كما يلي :

2014	2015
5,019,631	4,368,001
45,720	76,240
5,065,351	4,444,241

خطابات ضمان
إعتمادات مستندية

ج - إرتباطات رأسمالية

لدى المجموعة إرتباط رأسمالي بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي والذي يعادل 1,519,875 دينار كويتي يتمثل في أعمال إعادة تأهيل مشروع بوابة الأردن والتي تخص العام 2016.

التقرير النهائي

للتدقيق الشرعي الداخلي
لشركة بيان القابضة

للفترة (2015/01/01 - 2015/12/31)

**التقرير النهائي للتدقيق الشرعي الداخلي لشركة بيان القابضة
للفترة (2015/12/31 - 2015/01/01)**

نطاق العمل:

وفقاً إلى عقد الارتباط الموقع مع هيئة الرقابة الشرعية ، فإن نطاق العمل يتحدد في التأكد من مدى التزام الإدارة التنفيذية لشركة بيان القابضة، في تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية الصادرة بشأنها من هيئة الرقابة الشرعية، وتقديم تقرير بذلك إلى الجمعية العمومية للشركة.

مسئولية الشركة:

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبل هيئة الرقابة الشرعية على الإدارة التنفيذية للشركة. وفي هذا الصدد تلتزم إدارة الشركة بما يأتي:

- عدم طرح أي منتج جديد قبل إجازة عقوده ونماذج وإجراءات تنفيذه من الهيئة الشرعية.
- عدم استخدام أي نماذج أو عقود مع عملاء الشركة ومورديها قبل إجازتها من الهيئة الشرعية.
- عدم إجراء أي تعديلات على النماذج والعقود المجازة دون إجازتها من الهيئة الشرعية.

منهج التدقيق:

من أجل الوصول إلى تأكيد معقول كاف لتكوين رأينا بشأن مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا قمنا بتخطيط أعمالنا وتنفيذها وفقاً لمتطلبات معايير الضوابط الصبارة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفقاً لذلك قمنا بما يأتي؛

1. تكوين الملف الدائم.
2. حصر مجالات التدقيق،
3. حصر العقود المنفذة في كل مجال.
4. وضع سياسة لأسلوب التدقيق (العينة / شامل) طبقاً لنوع المجال.
5. إعداد برنامج التدقيق الشرعي في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية.
6. تدوين الملاحظات التي تم الحصول عليها من التدقيق.
7. إعداد مسودة التقرير الأولي ومخاطبة الشركة للحصول على ردودها.

الفترة المالية
من 2015/01/01
إلى 2015/12/31

شركة بيان القابضة
مقدمة التقرير النهائي
للتدقيق الشرعي الداخلي

8. تلقي مسودة التقرير شاملة ردود الشركة على الملاحظات.
9. تقويم الردود وطلب التأكيدات والإقرارات اللازمة.
10. اجتماع الهيئة لمناقشة الملاحظات وإقرار التقرير النهائي للجمعية العمومية.
11. تسليم التقرير النهائي لإدارة الشركة.

الجدول الزمني لإنجاز الأعمال:

التاريخ	العمل المنجز	م
2016/01/07	1 تم إرسال نموذج حصر العمليات للفترة المالية 2015/12/31-01/01.	
2016/02/11	2 تم إرسال متطلبات الحصر من قبل الشركة للفترة المالية 01/01-2015/12/31.	
2016/02/15	3 تم طلب الاستفسار عن بعض البيانات .	
2016/06/28	4 تم الرد على استفسارات فريق التدقيق الشرعي .	
2016/06/28	5 تم دراسة العمليات المنفذة للفترة المالية 2015/12/31-01/01.	
2016/06/28	6 تم إرسال مقدمة التقرير النهائي للتدقيق الشرعي الداخلي للفترة المالية 2015/12/31-01/01.	

فريق التدقيق الشرعي:

الاسم	المسمى الوظيفي	التاريخ	التوقيع
1 د. عبدالعزيز القصار	رئيس القطاع الشرعي	2016/06/28	
2 عبدالله سيف السيف	مراقب شرعي	2016/06/28	

o أشخاص تم الاتصال بهم في الشركة:

- السيد/ محمد عبد المنعم - المحاسبة

